



التقرير المالي للبنك



السنة المالية 2014

بنك المغرب

الأرقام الواردة في هذا الجزء من التقرير مقربة لأقرب ألف درهم . وبالتالي، فإن المجاميع والجاميع الفرعية قد لا تكون دائما مطابقة للأرقام المكونة لها.

1-3 نظرة موجزة عن الوضعية المالية في سنة 2014^(*)

جدول 1-3-1 : أرقام رئيسية

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
-1%	240 171 971	238 270 950	مجموع الحصيلة
-6%	63%	60%	استخدام الأموال الذاتية
-17%	4 803 899	3 989 547	مجموع العائدات
-12%	3 630 840	3 177 645	مجموع التكاليف (بما في ذلك الضريبة على الشركات)
-31%	1 173 059	811 902	النتيجة الصافية
-21%	70 706 747	55 622 784	متوسط جاري تدخلات بنك المغرب
23%	45%	55%	معامل الاستغلال

أبرز أحداث السنة

- استمرار بنك المغرب في تطبيق سياسة نقدية تيسيرية سنة 2014:
- تقليص نسبة الاحتياطي النقدي بواقع 200 نقطة أساس لتصل إلى 2% (قرار مجلس البنك في شهر مارس):
- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,00% إلى 2,75% (قرار مجلس البنك في شتنبر):
- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي للمرة الثانية بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,50% (قرار مجلس البنك في دجنبر).
- تحسن شروط السيولة البنكية ارتباطا بتنامي الموجودات بالعملة الأجنبية وبانخفاض نسبة الاحتياطي النقدي. مما أدى إلى تقليص البنك لتدخلاته في السوق النقدية.
- تعزيز صافي احتياطات الصرف بنسبة 20% على أساس سنوي. ليصل إلى 181 مليار درهم. على إثر التدفقات الكبرى للعملة الأجنبية برسم هبات دول الخليج. والاقتراضات السنوية الدولية (المكتب الشريف للفوسفات والخزينة العامة). وكذا تراجع العجز التجاري.
- تقليص البنك المركزي الأوروبي. خلال شهري يونيو وشتنبر. لسعر الفائدة الرئيسي من 0,25% إلى 0,05%. وتطبيق سعر إيداع سلبي (0,20%).

1-3-1-1-3 الحصيلة

جدول 1-3-2 : الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
			منها
5%	182 079 842	191 457 660	التداول النقدي
22%	-134 126 868	-163 714 498	عمليات مع الخارج (منها)
16%	152 884 659	177 271 038	موجودات وتوظيفات بالذهب والعملة الأجنبية
>100%	3 178 007	7 417 983	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
10%	8 685 391	9 566 096	حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف
14%	2 506 672	2 849 650	عمليات مع الدولة (منها)
-4%	2 212 364	2 117 412	الحساب الجاري للخزينة العامة
>100%	276 025	646 837	حساب صندوق الحسن الثاني
-38%	-52 308 245	-32 479 412	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان
-41%	72 116 650	42 232 212	ديون على مؤسسات الائتمان المغربية
-51%	19 808 405	9 752 800	ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية

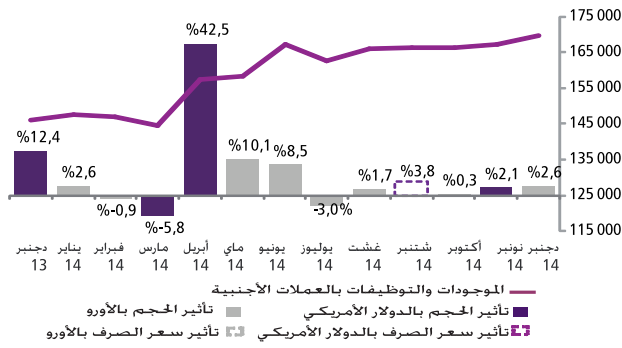
خصوصاً-أصول

(*) تم التطرق بمزيد من التفصيل. لتغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف على مستوى الإيضاحات المتعلقة بالقوائم التركيبية. وبغرض التحليل. تمت إعادة معالجة بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف. في هذا الجزء من التقرير المالي.

مع متم السنة المالية 2014، بلغ مجموع حصيلة بنك المغرب 238 270 950 ألف درهم. مسجلا تراجعاً سنوياً بحوالي 1%. ويأتي هذا التغير بالأساس على إثر التقلص الواضح للتسيبقات الممنوحة للبنوك في إطار التقنين النقدي وتعزيز الموجودات بالعملات الأجنبية على مستوى الأصول. ومن جهة أخرى، يعزى هذا التغير، على مستوى الخصوم، إلى تدني الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك المغربية وتنامي الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة.

وبلغ حجم النقد المتداول، الذي يعتبر المكوّن الرئيسي للخصوم (80%)، ما قدره 191 457 660 ألف درهم في نهاية السنة، أي بارتفاع بنسبة 5%. قريبة من تلك المسجلة خلال السنتين الأخيرتين، مما يعكس ارتفاع الطلب على الأوراق البنكية.

رسم بياني 3-1-1: تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية)



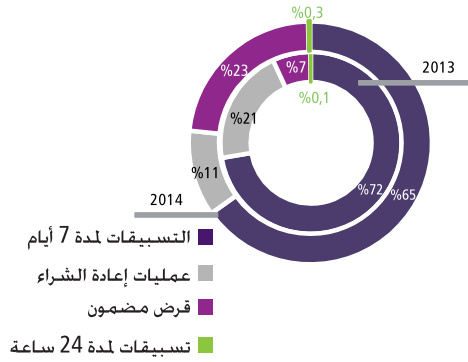
وفي سنة 2014، واصلت العمليات مع الخارج نمواً الذي بلغت نسبته 22% لتصل إلى 163 714 498 ألف درهم، مدعومة بارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية. أهمّ بند في هذا المجموع، وقد تنامت هذه الأخيرة بواقع 16% موازاة مع تعزيز احتياطات الصرف. بعد الانخفاضات المسجلة سنتي 2011 و2012، ونهاية هذا التوجه سنة 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي احتياطات الصرف الدولية قد أنهى سنة 2014 بارتفاع قوي بلغت نسبته 20% ليصل إلى 181 مليار درهم. وقد نجم هذا التغير بالأساس عن تقلص العجز التجاري بنسبة 6%. وعن الاقتراضات السنوية الدولية للمكتب الشريف للفوسفاط (1,55 مليار دولار في شهر أبريل) والخزينة العامة (مليار أورو في يونيو). وكذا عن تحصيل هبات مجلس التعاون الخليجي التي بلغ مجموعها 13,1 مليار درهم.

كما يُفسّر تزايد العمليات مع الخارج بتنامي موجودات البنك من حقوق السحب الخاصة، سنة 2014، إثر اقتناء 320 مليون وحدة خلال الفصل الأول من هذه السنة، بغية استعادة وضعية محايدة جّاه صندوق النقد الدولي، إلى جانب ذلك، وعلى إثر ارتفاع سعر الدولار الذي انتقل، بين سنتي 2013 و2014، من 8,15 إلى 9,04 درهم، تنامت الموجودات والتوظيفات بالذهب، وهي مكوّن آخر لهذا المجموع. بنسبة 11% لتصل إلى 7 692 458 ألف درهم، بعد تراجعها بنسبة 30% سنة 2013.

من جانب آخر، ارتفع رصيد العمليات مع الدولة إلى 2 849 650 ألف درهم، متنامياً بمقدار 342 978 ألف درهم (+14%) نتيجة بالأساس لارتفاع موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (+370 811 ألف درهم)

رسم بياني 3-1-2: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك



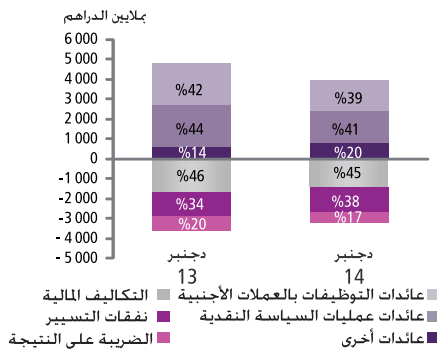
وبلغت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان ما قدره 32 479 412 ألف درهم مقابل 52 308 245 ألف درهم سنة من قبل. متأثرة هذه السنة بتقلص عجز السيولة البنكية. وقد حقق هذا التطور على الخصوص بفضل التدفقات المهمة للعمليات (هبات وقروض) وتراجع المبلغ الأدنى المطلوب برسم الاحتياطي النقدي. وأمام هذا الوضع. قام البنك بتقليص المبالغ التي يضخها. لتصل في نهاية هذه السنة إلى 41 852 088 ألف درهم (-42%). كما تراجعت ودائع البنوك إلى 9 752 800 ألف درهم (-51%).

3-1-2-1 النتيجة

جدول 3-1-3: النتيجة الصافية للسنة المالية

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
-25%	1 032 482	775 119	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
-19%	2 006 355	1 633 494	نتيجة عمليات السياسة النقدية
22%	457 194	558 311	نتيجة العمليات الأخرى
-15%	3 496 031	2 966 925	نتيجة الأنشطة
5%	-1 569 079	-1 642 263	التكاليف العامة للاستغلال
-31%	1 926 952	1 324 662	النتيجة الإجمالية للاستغلال
>100%	-19 062	34 325	نتيجة غير جارية
-26%	-734 831	-547 085	ضريبة على النتيجة
-31%	1 173 059	811 902	نتيجة صافية

رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف



في نهاية سنة 2014، حقق البنك نتيجة صافية قدرها 811 902 ألف درهم، بانخفاض بنسبة 31% مقارنة بسنة 2013. ويعزى هذا التغير إلى تراجع نتيجة أنشطة البنك، خاصة منها المرتبطة بعمليات تدبير احتياطات الصرف (-25%) وتطبيق السياسة النقدية (-19%). بالرغم من ذلك، جدر الإشارة إلى أن حدة هذه التراجعات قد تدنت جزئيا مع تحسن نتائج باقي عمليات البنك بنسبة 22%.

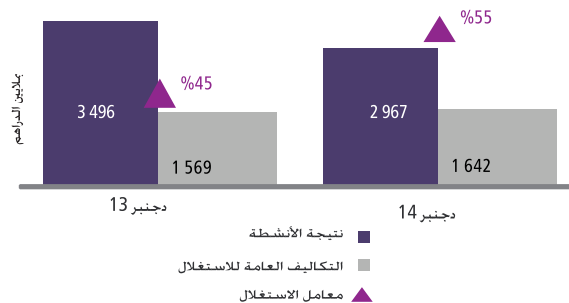
وفي سنة 2014، تأثرت عمليات تدبير احتياطات الصرف بمستويات نسب الربحية، التي عرفت مستوى متدنيا، بل سلبيا في ما يتعلق بالتوظيفات بالأورو، والتي أفرزت نتيجة قدرها 775 119 ألف درهم، متراجعة بواقع 257 363 ألف درهم مقارنة بسنة 2013، وذلك بالرغم من ارتفاع جاري التوظيفات بالعملة الأجنبية. وفي هذا السياق غير الملائم، أفرزت محفظة سندات الاقتراض فوائد قدرها 1 224 427 ألف درهم، متراجعة بواقع 344 994 ألف درهم (-22%) مقارنة بسنة 2013؛ ذلك أن السندات المستحقة التي تم اقتناءها في الماضي بنسب فائدة مرتفعة قد تم إعادة استثمارها بنسب جد منخفضة.

ومنذ إلغاء الفائدة على الاحتياطي النقدي، في دجنبر 2013، أصبحت نتيجة عمليات السياسة النقدية لا تمثل سوى الفوائد المحصلة برسم تدخلات البنك في السوق النقدية. وأدى هذا الإلغاء إلى تراجع التكاليف المرتبطة بالاحتياطي النقدي بواقع 116 084 ألف درهم سنة 2014. وقد انخفضت هذه النتيجة بنسبة 19% لتصل إلى 1 633 494 ألف درهم، إثر تراجع متوسط جاري السيولة التي تم ضخها، والتي تدنت، من سنة لأخرى، من 70 706 747 ألف درهم إلى 55 622 784 ألف درهم، بفعل تقلص عجز السيولة خلال سنة 2014. وبالتالي، فقد تراجعت الفوائد المحصلة من هذه العمليات بمقدار 488 945 ألف درهم (-23%) مقارنة بالسنة الماضية.

وعرفت نتيجة باقي العمليات، التي تشمل أساسا العمولات المحصلة برسم الخدمات المقدمة للزبائن ومبيعات دار السكة، ارتفاعا بنسبة 22% لتصل إلى 558 311 ألف درهم. وبفضل الشراكة التي عقدها البنك سنة 2014 مع مجموعة Crane Currency في مجال صناعة الأوراق البنكية الموجهة للسوق الدولية، فقد تمكن من تحقيق ربح إضافي قدره 39 642 ألف درهم، من جهة أخرى، أفرزت عمليات الصرف عمولات بمقدار 418 501 ألف درهم، متنامية بنسبة 27% نتيجة بالأساس لحجم العمليات التي تم إنجازها سنة 2014.

أما التكاليف العامة للاستغلال، فقد سجلت نموا متحكما فيه بلغت نسبته 5% لتصل إلى 1 642 263 ألف درهم، نتيجة بالأساس إلى ارتفاع الخصاصات عن الاستخدامات بنسبة 8% ارتباطا بتحديث أنظمة المعلومات وآليات تصنيع العملة الائتمانية في البنك.

رسم بياني 3-1-4: معامل الاستغلال



3-2 القوائم التركيبية

3-2-1 الحصيلة (الأصول)

جدول 3-2-1 : الأصول في 31 دجنبر 2014

2013	2014	إيضاحات	بآلاف الدراهم
6 940 913	7 692 458	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
145 943 746	169 578 580	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
19 895 981	11 979 318		موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
122 550 633	153 507 463		سندات خزينة أجنبية ومثلاتها
3 497 131	4 091 798		موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
4 510 071	8 821 380	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
1 073 181	1 107 835		اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
3 178 007	7 417 983		موجودات من حقوق السحب الخاصة
258 883	295 561		اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
-	-		تسيبقات تعاقدية
-	-		تسيبقات برسم تسهيلات الصندوق
-	-		مساعادات مالية أخرى
72 116 650	42 232 212	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثلاتها المغربية
14 004 034	-		قيم مستحقة
58 001 937	41 852 088		تسيبقات للبنوك
110 679	380 124		ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
7 162 173	6 653 282	5	أصول أخرى
3 498 419	3 293 037	6	قيم ثابتة
240 171 971	238 270 950		مجموع الأصول

2-2-3-2 الحصلة (الخصوم)

جدول 2-2-3 : الخصوم في 31 دجنبر 2014

2013	2014	إيضاحات	بآلاف الدراهم
182 079 842	191 457 660	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
179 436 597	188 703 752		أوراق بنكية متداولة
2 643 245	2 753 909		قطع نقدية متداولة
7 335 333	5 260 598	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		التزامات بالذهب
7 335 333	5 260 598		التزامات بالعملات الأجنبية
200 210	196 194	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
193 880	190 971		التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
6 330	5 222		التزامات أخرى
26 978 301	16 947 983	10	ودائع والتزامات بالدرهم
2 212 364	2 117 412		الحساب الجاري للخرزينة العامة
19 808 405	9 752 800		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
19 808 405	9 752 800		حسابات جارية
-	-		حسابات استرجاع السيولة
-	-		حسابات تسهيلات الودائع
2 285 290	2 461 356		ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
2 672 241	2 616 415		حسابات أخرى
9 824 254	10 707 436	11	خصوم أخرى
7 046 927	7 355 033	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 534 045	5 534 143	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها (منها)
500 000	500 000		رأس المال
5 001 340	5 001 340		احتياطيات
21 105	24 164		مرحل من جديد
1 173 059	811 902		نتيجة صافية للسنة المالية
240 171 971	238 270 950		مجموع الخصوم

3-2-3 خارج الحصيلة

جدول 3-2-3 : خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2014

2013	2014	إيضاحات	بآلاف الدراهم
			عمليات الصرف بالناجز
-	-		العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
-	-		الدراهم المتوقعة خصيلها بالناجز
			عمليات الصرف لأجل
-	-		العملات المتوقعة خصيلها لأجل
-	-		العملات المتوقعة تسليمها لأجل
4 892 800	1 971 243	13	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		13	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
823 807	307 325		العملات الأجنبية المتوقعة خصيلها
821 123	306 441		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
		14	التزامات على السندات
69 064 400	22 546 127		سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
3 493 000	11 225 200		سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
6 920 000	19 541 768		ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
-	23 002 063		تسبيقات من المتوقع منحها
102 114	1 096 900		سندات أجنبية متوقع خصيلها
-	1 799 438		سندات أجنبية متوقع تسليمها
		15	التزامات أخرى
40 906	49 786		ضمانات محصلة على الصفقات
814 862	835 443		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
39 182	63 665		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

4-2-3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4-2-3 : حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2014

2013	2014	إيضاحات	بآلاف الدراهم
4 803 899	3 989 547		العائدات
1 594 441	1 266 372	16	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
2 122 439	1 633 494	17	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
8 247	8 439	18	فوائد محصلة أخرى
411 751	481 431	19	عمولات محصلة
58 963	70 025	20	عائدات مالية أخرى
168 366	200 264	21	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
42 084	40 422	22	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحبوبات على الاستخدماتات
389 405	232 348	23	مؤونات مسترجعة
8 202	56 752	24	عائدات غير جارية
3 630 840	3 177 645		التكاليف
4 479	7 380	25	فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
276 111	170 102	26	فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
12 776	13 115	27	عمولات ممنوحة
739 548	475 480	28	تكاليف مالية أخرى
708 634	720 808	29	تكاليف خاصة بالموظفين
235 337	187 389	30	شراء المواد والأدوات
284 869	301 768	31	تكاليف خارجية أخرى
608 403	737 440	32	مخصصات للاستخدامات والمؤونات
25 852	17 077	33	تكاليف غير جارية
734 831	547 085	34	ضريبة على النتيجة
1 173 059	811 902		نتيجة صافية

3-2-5 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

3-2-5-1 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي لبنك المغرب الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها، يطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات، في حين يطبق تقييمات محددة بالنسبة لجميع العمليات الخاصة. وتضم القوائم التركيبية، كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

3-2-5-2 طرق التقييم

عمليات الصرف

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتُدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام. ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب أن يبقى عليه رصيد هذا الحساب، كما تضع آلية لوضع مخصصات أو للاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تُصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطاتي الصرف. حسب الغرض من حيازتها. ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات : تتكون من السندات المشتراة منذ البداية بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها. مع احتساب المصاريف. وعند الاقتضاء. الفوائد المستحقة. غير المؤداة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

حتى متم سنة 2014. لا يملك بنك المغرب أي سند في محفظة معاملاته.

محفظة التوظيف : تتكون من السندات غير تلك المصنفة كسندات معاملات أو استثمارات. ويشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء. دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء. دون احتساب الفوائد المستحقة.
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.

• ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة بشكل أسبوعي. بالمقابل. لا تُدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءاً من شهر أكتوبر 2008. أحدث البنك فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به. وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقاً. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها. مع احتساب الفوائد. ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقاً طيلة مدة السندات وتقييدها في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

محفظة الاستثمار : تضم السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها محاسبياً حسب القواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها. دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء. دون احتساب الفوائد المستحقة؛
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.

- لا يتم تقييد نواقص القيمة إلا عندما يفترض البنك أن السند المتراجعة قيمته قد يتم إعادة بيعه خلال السنة المالية المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بشكل ثابت طيلة المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2014، لم يتم تسجيل أي مؤونة في هذه المحفظة.

موجودات أخرى بالعملات

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

وتُقيد هذه السندات حسب قيمتها السوقية، ففي البداية، يتم تقييدها حسب سعر الشراء، وتفيد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر، بعد افتتاحها والتوصل بها قانونا من الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تفيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها، وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، بطريقة ثابتة حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 3-5: آجال استخدام الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكثبي

الأصول الثابتة المالية

تفيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. أما المساهمات الأجنبية، فيتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة مع نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك:
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب):
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والعملات الأجنبية المعدة للتصدير):
- والقطع النقدية التذكارية.

وتُفيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع، عند الضرورة، المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب تكلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، وعند الضرورة، مع اقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها.

وتفيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

3-5-2-3 آلية تدبير المخاطر المالية

وصف المخاطر

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف في ما يلي:

• خطر الائتمان، ويقصد به:

- من جهة، خطر عدم الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به خطر الخسارة الاقتصادية الناتجة عن عجز الطرف المقابل الوفاء بالتزاماته.

- ومن جهة أخرى، خطر تدني الجدارة الائتمانية، ويعني خطر تخفيض التصنيف من طرف إحدى وكالات التصنيف أو مجموعة منها.

• خطر السوق، ويقصد به خطر التعرض للخسارة نتيجة تطور غير ملائم لعوامل السوق، ويشمل هذا الخطر، من ضمن ما يشمله، المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.

إطار الحكامة

ترتكز حكامه تدبير المخاطر التي يعتمدها البنك على مشاركته القوية في العملية، والتعريف الواضح للقواعد والمساطر، وكذا المراقبة المستمرة من طرف هيئات مستقلة بغية تتبع المخاطر والسهر على تطبيق هذه القواعد، وتمحور آلية الحكامة حول ثلاث هيئات رئيسية:

• **اللجنة النقدية والمالية** : تتأكد من ملائمة آلية تدبير المخاطر، تصادق على حدود المخاطر، وتتبع التطور الإجمالي للمحافظ من حيث كلفة المخاطر. كما تقوم اللجنة النقدية و المالية، بداية كل سنة، بإصدار التعليمات حول الاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك.

• **لجنة المخاطر** : تسهر على احترام التعليمات الصادرة حول الاستثمار، كما تدرس، شهريا، مدى تطور المخاطر ومستوى الأداء، قبل تقديمها للجنة النقدية والمالية.

• **لجنة الافتحاص** : تتولى تقييم جودة آلية تدبير المخاطر ودراسة مدى انسجام الإطار الداخلي لتتبع المخاطر مع المساطر والتشريعات المعمول بها، إلى جانب ذلك، تعمل هذه اللجنة على دراسة إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك.

ويتم إعداد دراسات وتقارير منتظمة لإبلاغ الأطراف المعنية بالمعطيات اللازمة لها من أجل اتخاذ القرار.

تدبير المخاطر المالية

يسعى البنك، من خلال المبادئ والآليات والحدود التي يعتمدها، إلى ضمان التحكم، في أفضل الظروف، في النتائج السلبية المحتملة للمخاطر المالية التي تتعرض لها الموجودات الخارجية. لهذا الغرض، تتضمن الآلية المعتمدة مجموعة من العناصر الرئيسية بما فيها : تحديد المخاطر وتقييم الإقبال عليها، واتخاذ إجراءات للتخفيف من حدتها ثم مراقبتها وتدبيرها. كما تدرس بشكل دوري مدى ملائمة الآلية بشكل عام.

وتخضع المخاطر المالية لتتبع وتدبير دقيق بغية التقيّد بالقواعد والقرارات التي اتخذها كل من اللجنة النقدية والمالية ومجلس البنك.

وتُنظّم عملية تدبير هذه المخاطر بالارتكاز على مبدأ أساسي ألا وهو مبدأ استقلال الوحدة المكلفة بالأنشطة التشغيلية عن تلك التي تتولى مهمة المراقبة.

ويتم تدبير خطر الائتمان بناء على دراسات محددة، خاصة عبر تحليل معمق للمعطيات المالية، مما يؤدي إلى تحديد سقف الائتمان العامة والأحادية، والتي تتم مراجعتها كل ستة أشهر. ويتم يوميا تتبع ومراقبة حالات التعرض للخطر من حيث المبلغ ونوع المعاملة. أما الإطار التشغيلي، فقد تم تعزيزه منذ سنة 2008، خاصة عن طريق اللجوء إلى مؤشر موجز لتتبع خطر الائتمان. ويمكن المقياس المعتمد من ضمان تقييم أفضل لمدى التعرض لخطر الائتمان، سواء كان هذا التعرض إجماليا أو أحاديا.

ولتقييم مخاطر السوق، عمل البنك على اعتماد مجموعة من المؤشرات كتلك المتعلقة بمدة الاستحقاق الفعلية للمحافظ والحساسية إزاء التغيرات في أسعار الفائدة والقيمة عند الخطر (VAR) من أجل التقدير الكلي للمخاطرة الإجمالية.

أما خطر الصرف، فيتم تدبيره عن طريق نسخ سلة العملات بغية تحديد قيمة الدرهم، مع درجة انحراف قصوى.

وبصفة عامة، يبقى تعرض البنك لخطر السوق ضعيفا نتيجة للتغطية المنتظمة لوضعية الصرف ولضعف خطر سعر الفائدة إثر الحساسية الضعيفة لمحافظ التوظيف.

سنة 2014، وفي سياق يتسم بالمستوى المنخفض، بل السلبي، لأسعار الفائدة، تم تعزيز آلية تدبير المخاطر عن طريق إرساء إطار أكثر رسمية. في هذا الصدد، مكن اعتماد مؤشرات جديدة لقياس المخاطر ومراجعة التقارير من ضمان تتبع أكثر فعالية لأنشطة التوظيف. موازاة مع ذلك، تم تكييف استراتيجية تدبير الاحتياطيات مع السهر على احترام توجهات مجلس البنك في مجال التوظيفات. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية، خلال سنة 2014، على تنوع الاستثمارات والحفاظ على أعلى مستوى من الجودة في الأصول المحوزة.

4-5-2-3 تعليقات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1 : الموجودات والتوظيفات من الذهب

جدول 3-2-6 : الموجودات والتوظيفات من الذهب

2013	2014	
9 793	10 844	ثمن أوقية ذهب بالدرهم ⁽¹⁾
708 767	709 368	الكمية بأوقية الذهب
6 940 913	7 692 458	القيمة السوقية ⁽²⁾
22	22	مخزون الذهب (بالطن)

(1) سعر الذهب بالدولار الأمريكي/بالدرهم المغربي.

(2) بآلاف الدراهم.

تتكون الموجودات من الذهب من الموجودات المودعة في المغرب وفي الخارج. وقد بدأ تقييمها. منذ نهاية سنة 2006. وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب تقييم احتياطات الصرف. ويتجلى السبب الرئيسي لارتفاع مقابل قيمة هذه الموجودات والتوظيفات. والذي بلغ 11%. في ارتفاع قيمة الدولار الذي انتقل. من سنة لأخرى. من 8,15 درهم إلى 9,04 درهم.

إيضاح رقم 2 : الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

جدول 3-2-7 : التوزيع حسب نوع التوظيفات

الحصة	2013	الحصة	2014	بآلاف الدراهم	
%3	4 477 290	%1	1 456 732	حسابات تحت الطلب	
%9	13 296 467	%5	7 891 395	حسابات لأجل	
%84 {	%66	%90 {	%69	117 587 160	سندات التوظيف ⁽¹⁾
	%18		%21	35 920 303	سندات الاستثمار
%4	5 619 355	%4	6 722 989	موجودات وتوظيفات أخرى ⁽²⁾	
%100	145 943 746	%100	169 578 580	المجموع	

(1) بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات.

(2) تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

مع نهاية سنة 2014. ارتفعت الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بنسبة 16% لتصل إلى 169 578 580 ألف درهم. بالموازاة مع تعزيز الموجودات الخارجية. وتنامت حصتها في الحصيلة إلى 71% مقابل 61% السنة الماضية. ويتّسم هذا البند بهيمنة السندات التي ارتفعت حصتها. من سنة لأخرى. من 84% إلى 90%.

خلال النصف الأول من سنة 2014، جاءت استراتيجية تدبير الموجودات بالعملات كاستمرارية للاستراتيجية المعتمدة سنة 2013، والتي تهدف إلى الحفاظ على جودة ائتمانية عالية للأصول وعلى مدة استحقاق قصيرة وكذا على تنوع التوظيفات.

جدول 3-2-8: التوزيع حسب الأجل المتبقي

2013*	2014	
72%	55%	أقل من أو يساوي سنة
28%	45%	أكثر من سنة
100%	100%	المجموع

* يتم حساب المؤشر بشكل أدق كل خط على حدة عوض جميعه حسب الدول.

خلال النصف الثاني من السنة، تم تكييف هذه الاستراتيجية لتلائم السياق الجديد الذي يتسم بالمستوى السلبي للعائد في منطقة الأورو وبتنامي احتياطات الصرف، لهذا الغرض، تمت إعادة تخصيص التوظيفات في شريحة الاستثمار مع تمديد أجل استحقاقها (Duration).

إيضاح رقم 3 : موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

سنة 2014، عرف هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، نموا بحوالي الضعف (+96%) إذ بلغ 8 821 380 ألف درهم بفعل الارتفاع الملحوظ للموجودات من حقوق السحب الخاصة.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول

• الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي : يمثل الجزء (14,5%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل :

جدول 3-2-9 : الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
			الأصول
3%	1 073 181	1 107 835	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
>100%	3 178 007	7 417 983	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
>100%	4 251 187	8 525 819	المجموع
			الخصوم
4%	7 046 927	7 355 033	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-2%	188 909	184 833	حسابات رقم 1 و2
4%	7 235 836	7 539 866	المجموع

- الجزء القابل للتصرف : 70,46 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (923 113 ألف درهم) كمساهمة لبنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويحتسب هذا المبلغ، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن احتياطات الصرف لبنك المغرب.

- الشريحة المعبأة : التي تبلغ 14,70 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (184 722 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

• **الموجودات من حقوق السحب الخاصة** : تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة الفصلية وتسديدات اقتراضات المغرب. في سنة 2014، قام البنك باقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. كما قام بأداء عمولة الالتزام المتعلقة بخطط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي، والتي بلغت 7 058 400 وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 90 423 ألف درهم). بذلك انتقلت قيمة هذه الموجودات، بين سنتي 2013 و2014، من 3 178 007 ألف درهم إلى 7 417 983 ألف درهم.

ويوجد، على مستوى خصوم الحصيلة، بند مخصصات حقوق السحب الخاصة التي توافق قيمة هذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بالدرهم بصفته دولة عضو. وفي سنة 2009، سُجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المخصصات.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 35,82 مليون دينار عربي. موزعة بين بنك المغرب والخزينة العامة على النحو التالي :

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب، وبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 648 ألف درهم)؛
- 16,18 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية، منها 7,52 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (295 561 ألف درهم).

وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قد عمل، في شهر أبريل 2014، على أداء الشريحة الأولى (0,65 مليون دينار عربي) برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي، والتي من المفترض أن يتم تحريرها من طرف الدول الأعضاء خلال فترة 2014-2018.

- 19,44 مليون دينار عربي، منها 9,11 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيّات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4 : الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية. وقد همت هذه العمليات، في نهاية السنة، مبلغاً إجمالياً قدره 41 852 088 ألف درهم، أي بتراجع بنسبة 42% مقارنة بسنة 2013، وذلك بالنظر إلى سياق يتسم بتقلص عجز السيولة. وقد تمت تغطية هذا العجز عن طريق:

جدول 3-2-10: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
-65%	66 005 970	23 002 088	عمليات إعادة الشراء
-56%	52 001 937	23 002 088	التسبيقات لمدة 7 أيام
-	-	-	التسبيقات لمدة 24 ساعة
-100%	14 004 034	-	عمليات إعادة الشراء
>100%	6 000 000	18 850 000	القروض المضمونة
-42%	72 005 970	41 852 088	المجموع

• عمليات رئيسية من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات العروض بسعر الفائدة الرئيسي، وتعدّ الأداة الرئيسية لتطبيق السياسة النقدية، ومع نهاية سنة 2014، بلغت هذه التسبيقات 23 002 088 ألف درهم مقابل 52 001 937 ألف درهم.

- عمليات طويلة الأجل تهدف إلى تغطية عجز الخزائن البنكية لمدة أطول من آجال استحقاق العمليات الرئيسية: - عمليات إعادة الشراء، التي بلغت آخر عملية منها أجل استحقاقها في نونبر 2014، - القروض المضمونة، التي ابتدأت في دجنبر 2012، والتي تدخل في إطار الإجراءات التي اتخذها البنك من أجل تحسين ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة للتمويل، عبر توسيع لائحة الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية لتشمل السندات الخاصة. ويتم حساب أسعار هذه القروض على أساس متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة قيد الدراسة. وعرفت المبالغ التي تم منحها في هذا الإطار تسارعا في نموها سنة 2014، بعد أن تم، في دجنبر 2013، إرساء النظام الجديد لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والذي يمتد على فترة لا تقل عن سنتين، وذلك أمام استمرار الوضعية الصعبة ومواصلة تباطؤ الائتمان البنكي. في إطار هذه الآلية الجديدة، قام البنك، سنة 2014، بمنح أربع قروض مضمونة، بمبلغ إجمالي قدره 19 000 000 ألف درهم.
- التسهيلات الدائمة، تُمنح وفق سعر الفائدة الرئيسي زائد مئة نقطة أساس، والتي تسمح لمؤسسات الائتمان بالحصول على السيولة لمدة 24 ساعة.

وفي إطار التنظيم النقدي، يحق للبنك اللجوء إلى عمليات المبادلة، التي تُصنف ضمن العمليات الطويلة الأمد، والتدخل في السوق الثانوية لسندات الخزينة، وهي آلية تُصنف ضمن العمليات الهيكلية التي تهدف إلى تدبير حالات مستدامة من فائض السيولة أو عدم كفايتها. وخلال سنة 2014، لم يلجأ البنك إلى هاتين الآليتين.

إيضاح رقم 5 : أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشملها، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد عرف هذا البند، من سنة لأخرى، تراجعاً بنسبة 7%، من 7 162 173 ألف درهم إلى 6 653 282 ألف درهم.

إيضاح رقم 6 : الأصول الثابتة

جدول 3-2-11 : الأصول الثابتة

بآلاف الدراهم (منها)	2014	2013	التغير %
سندات المساهمة	73 016	73 200	-0,3%
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	6 063 447	5 904 986	3%
الأصول الثابتة الإجمالية	6 794 271	6 629 420	2%
الاستخدامات والمخصصات	3 501 234	3 131 000	12%
الأصول الثابتة الصافية	3 293 037	3 498 419	-6%

تراجع صافي الأصول الثابتة للبنك بنسبة 6% ليصل إلى 3 293 037 ألف درهم، ارتباطاً على الخصوص بتدني صافي قيمة الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة. ويفسر هذا التطور أساساً بارتفاع القيمة المتراكمة للاستخدامات والمؤونات إثر تقييد مخصصات الاستخدامات لسنة 2014. وقد تنامت هذه الأخيرة سنة 2014 لتبلغ 369 766 ألف درهم مقابل 340 939 ألف درهم سنة من قبل، بارتفاع بنسبة 8% إثر الشروع في استخدام العديد من الأصول الثابتة للبنك.

سندات المساهمة

ظلت القيمة الإجمالية لسندات مساهمة بنك المغرب شبه مستقرة من سنة لأخرى، إذ بلغت 73 016 ألف درهم.

جدول 3-2-12 : سندات المساهمة

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
-	26 765	26 765	السندات المملوكة في المؤسسات المغربية (منها)
-	1 265	1 265	دار الضمان
-	4 000	4 000	الوديع المركزي (ماروك لير)
-	20 000	20 000	هيئة القطب المالي للدار البيضاء
-0,4%	46 436	46 252	السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	23 228	يوباك كيراساو Ubac Curaçao
-	519	519	سويفت Swift
-3%	5 833	5 648	صندوق النقد العربي
-	16 856	16 856	برنامج تمويل التجارة العربية
-0,3%	73 200	73 016	إجمالي سندات المساهمة

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 3-2-13 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

المبلغ الاجمالي 2014	الانخفاض	الزيادة	المبلغ الاجمالي 2013	بآلاف الدراهم
2 305 538	-	64 728	2 240 809	المباني
232 601	78	-	232 679	الأراضي
144 773	57 667	36 121	166 319	الاشغال والمباني طور الإنجاز
222 497	388	17 812	205 073	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
2 360 230	6 870	84 430	2 282 670	الأثاث، المعدات، العربات والتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي
551 979	94 982	109 883	537 078	الأصول الثابتة غير المجسدة
245 829	395	5 866	240 359	أصول أخرى
6 063 447	160 380	318 840	5 904 986	المجموع

عند متم سنة 2014، بلغ إجمالي المبلغ الجاري لاستثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 063 447 ألف درهم، متزايدا بما قدره 158 461 ألف درهم مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2013. وتوزع هذه الزيادة بالأساس على النحو التالي :

- 35% للاستثمارات المرتبطة بمشاريع الاستغلال وغير الاستغلال، وتهتم على الخصوص، ببناء وكالة العيون وتوسيع قاعة الطباعة بدار السكة؛
- 18% للاستثمارات التي تدخل في إطار إنتاج الأوراق البنكية، والتي تضم أساسا ملحقات تجهيزات الخط الجديد لإنتاج الأوراق البنكية واقتناء آلة تقويم صفائح الطباعة البارزة؛

- 14% للاستثمارات المتكررة التي ترتبط بالأساس بإعادة بنية الشبكة الخاصة ببعض وكالات بنك المغرب. إلى جانب اقتناء آلات حساب ورصد الأوراق البنكية المزورة؛
- ونسبة 9% مخصصة أساسا لتعزيز أنظمة السلامة المعلوماتية.

إيضاح رقم 7 : أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يساوي مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وقد عرف هذا البند، سنة 2014، نموا سنويا بلغت نسبته 5% ليصل إلى 191 457 660 ألف درهم، ارتباطا بتزايد الطلب على الأوراق النقدية. وعلى أساس شهري، عرف التداول النقدي، في المجمل، تغيرات مطابقة لتوجهه الموسمي، كما سجل مستويات قياسية، خاصة خلال الفصل الثالث من سنة 2014، تزامنا مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والأعياد الدينية.

إيضاح رقم 8 : الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتضمن هذه الالتزامات على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية بالعملات. وقد بلغت 5 260 598 ألف درهم، متراجعة بما قدره 2 074 735 ألف درهم (-28%) ارتباطا بتراجع التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 9 : الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

جدول 3-2-14: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
-2%	193 880	190 971	التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
6%	4 961	5 242	التزامات تجاه البنوك الأجنبية
-2%	188 919	185 730	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
-17%	6 330	5 222	التزامات أخرى
-2%	200 210	196 194	المجموع

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

يشكل "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وقد بلغت الموجودات في هذا الحساب وكذا في "الحساب رقم 2" لصندوق النقد الدولي، والتي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، 184 833 ألف درهم، سنة 2014.

إيضاح رقم 10 : الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

جدول 3-2-15: الودائع والالتزامات بالدرهم			
التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
-4%	2 212 364	2 117 412	الحساب الجاري للخبزينة العامة
-51%	19 808 405	9 752 800	الحسابات الجارية للبنوك المغربية
-	-	-	عمليات سحب السيولة
-	-	-	تسهيلات الإيداع
8%	2 285 290	2 461 356	ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
-2%	2 672 241	2 616 415	حسابات أخرى
-37%	26 978 301	16 947 983	المجموع

• الحساب الجاري للخبزينة العمومية، والذي بلغت حصيلته 2 117 412 ألف درهم في نهاية سنة 2014. وتؤدي عنه نسب الفائدة حسب الشروط التالية. طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009 :

- بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل ملياري درهم، يؤدي عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس:

- أما الشريحة التي تفوق ملياري درهم ولا تتعدى 3 ملايين درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس:

- ولا يؤدي أي سعر فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 ملايين درهم.

• الحسابات الجارية للبنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي الذي يعادل حده الأدنى الإلزامي 2% من المستحقات ويجب التقيد به في المتوسط خلال فترة الملاحظة. وسجلت هذه الحسابات تراجعاً بالنصف لتصل إلى 9 752 800 ألف درهم، إثر تقليص نسبة الاحتياطي النقدي بواقع 200 نقطة أساس في شهر مارس 2014. وفي 17 دجنبر 2013، تم التوقف عن أداء الفوائد عن هذا الاحتياطي بناء على قرار مجلس البنك.

ويفسر تراجع الحسابات الجارية للبنوك المغربية، والذي بلغت نسبته 51%، بدرجة كبيرة تدني بند الودائع والالتزامات بالدرهم.

• ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدي عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، ناقص خمسين نقطة أساس:

وفي سياق وفترة السيولة، قد يتضمن هذا البند أيضا :

• عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس.

• وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخبزينة، ويؤدي عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.

إيضاح رقم 11 : خصوم أخرى

من أبرز مكونات الخصوم الأخرى:

جدول 3-2-16: خصوم أخرى

التغير %	2013	2014	بالآف الدراهم	
-	1 086	1 086	عمليات أخرى على السندات	• دائنون مختلفون. ويشمل هذا البند بالأساس
-8%	918 730	845 256	دائنون مختلفون	الاقتطاعات برسوم الضرائب والرسوم. والمبالغ الأخرى
28%	158 240	202 326	حسابات التسوية	المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد
-69%	22 992	7 157	المستوجبات بعد التحصيل	التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة
>100%	37 815	85 516	مؤونات عن المخاطر والتكاليف	بالتغطية الاجتماعية. وقد سجل هذا البند الفرعي
10%	8 685 391	9 566 096	حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف	رصيدا قدره 845 256 ألف درهم مع متم سنة
9%	9 824 254	10 707 436	المجموع	2014. مقابل 918 730 ألف درهم سنة من قبل.

- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، وكذا كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية.
 - المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل.
 - المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحقيقها، في سنة 2014، بلغت هذه المؤونات 85 516 ألف درهم. إثر تخصيص 50 000 ألف درهم لتغطية التزامات الصناديق الاجتماعية.
 - حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، الذي تقييد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب والدولة.
- تنص هذه الاتفاقية أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر. عرف حساب إعادة التقييم تزايدا بواقع 880 704 ألف درهم بين سنتي 2013 و2014، نتيجة ارتفاع سعر الدولار وتراجع سعر الأورو سنة 2014.

إيضاح رقم 12 : رساميل ذاتية ومثيلاتها

مع متم سنة 2014، بلغت الرساميل الذاتية ومثيلاتها 5 534 143 ألف درهم، مقابل 5 534 045 ألف درهم سنة 2013.

جدول 3-2-17: رساميل ذاتية

2013	2014	بآلاف الدراهم
500 000	500 000	الرأسمال
5 001 340	5 001 340	الاحتياطيات
500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطيات
4 501 340	4 501 340	صندوق الاحتياطيات الخاصة
11 600	8 639	رساميل ذاتية أخرى
21 105	24 164	مرحل من جديد
5 534 045	5 534 143	المجموع

3-2-5-5 إيضاحات حول البنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحقيقه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملة الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 13 : عمليات الصرف

جدول 3-2-18 : عمليات الصرف

2013	2014	بآلاف الدراهم
4 892 800	1 971 243	عمليات الصرف - الودائع بالعملة الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
823 807	307 325	عملات أجنبية متوقع تحصيلها
821 123	306 441	عملات أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 14 : التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ).

جدول 3-2-19 : التزامات على السندات

2013	2014	بآلاف الدراهم
69 064 400	22 546 127	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
3 493 000	11 225 200	سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
6 920 000	19 541 768	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
-	23 002 063	تسبيقات من المتوقع منحها
102 114	1 096 900	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
-	1 799 438	سندات أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 15 : التزامات أخرى

جدول 3-2-20 : التزامات أخرى

2013	2014	بآلاف الدراهم
40 906	49 786	ضمانات محصلة على الصفقات
814 862	835 443	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
39 182	63 665	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

3-2-5-6 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطاتي الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات تدبير احتياطاتي الصرف التي تهتم بالخصوص:

- التوظيفات في سوق السندات من سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها (محافظ الاستثمار والتوظيف)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ؛
- وقروض سندات الخزينة الأجنبية.

تراجعت الفوائد التي أفرزتها هذه العمليات بنسبة 21% مقارنة بسنة 2013 لتصل إلى 1 266 372 ألف درهم. بفعل الظروف غير الملائمة للسوق سنة 2014. هكذا، تقلصت مداخيل التوظيفات في السندات بما قدره 22% وبلغت 1 224 427 ألف درهم. ويشمل هذا الانخفاض:

- تراجع فوائد محفظة "الاستثمار" بنسبة 45% نتيجة تدني متوسط جاري مبلغها ولإعادة استثمار بأسعار فائدة جد منخفضة للسندات المستحقة التي كانت تمنح أسعار فائدة أكبر.

• وتنامي الفوائد التي تفرزها محفظة "التوظيف" بنسبة 19%. ارتباطا بالأساس بارتفاع متوسط مبلغها الجاري.

ومن جهتها، ارتفعت الفوائد عن التوظيفات بالذهب والتوظيفات النقدية لتصل إلى 12 931 ألف درهم و16 138 ألف درهم على التوالي. وذلك إثر تعزيز عمليات إقراض الذهب بالنظر إلى جاذبية أسعار الفائدة على الودائع وإلى الارتفاع التدريجي لجاري مبلغ التوظيفات النقدية.

جدول 3-2-21 : الفوائد المحصلة عن التوظيفات بالذهب وبالعملات الأجنبية

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
			الفوائد المحصلة
>100%	2 478	12 931	التوظيفات بالذهب
-22%	1 569 421	1 224 427	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
39%	11 896	16 506(*)	موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
>100%	2 343	6 434	ديون على صندوق النقد الدولي
-27%	8 304	6 074	فوائد أخرى
-21%	1 594 441	1 266 372	المجموع

(*) يشمل الفوائد المؤداة عن التوظيفات النقدية بمبلغ قدره 16 138 ألف درهم. وتلك المحصلة برسم الحسابات الجارية لدى البنوك الأجنبية. بمبلغ 368 ألف درهم.

إيضاح رقم 17 : فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتعلق الأمر بالفوائد المحصلة من طرف البنك على مختلف التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

جدول 3-2-22: الفوائد المحصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
			فوائد محصلة
%-30	1 534 728	1 066 828	تسبيقات لمدة 7 أيام
%-57	440 116	189 039	عمليات إعادة الشراء
%64	4 023	6 588	تسبيقات لمدة 24 ساعة
> % 100	143 342	371 040	قروض مضمونة
%-100	231	-	فوائد أخرى
%-23	2 122 439	1 633 494	المجموع

وقد تراجعت هذه الفوائد بنسبة 23% لتصل إلى 1 633 494 ألف درهم. ارتباطا بتدني حاجة البنوك إلى السيولة. مما أدى إلى تراجع حجم تدخلات البنك. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الإجمالي لسعر الفائدة الرئيسي. بواقع 50 نقطة أساس خلال الفصل الأخير من سنة 2014. لم يكن له تأثير قوي على هذه المداخل في هذه السنة.

ولتنظيم السوق النقدية، تدخل البنك أساسا عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام، والتي تراجع متوسط جاري مبلغها، من سنة لأخرى، من 51 157 591 ألف درهم إلى 36 266 079 ألف درهم، ليفرز بذلك فوائد قدرها 1 066 828 ألف درهم مقابل 1 534 728 ألف درهم سنة 2013. إلى جانب ذلك، قام البنك بمنح أربع قروض مضمونة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الفوائد المحصلة منها ما قدره 371 040 ألف درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قويا مقارنة بسنة 2013. ولجأ البنك، بدرجة أقل، إلى عمليات إعادة الشراء، التي تراجعت فوائدها لتصل إلى 189 039 ألف رهم (57%-) نتيجة لعدم تجديد العمليات المستحقة.

إيضاح رقم 18 : فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك، وقد ظلت هذه الفوائد شبيهة مستقرة من سنة لأخرى إذ بلغت 8 439 ألف درهم.

إيضاح رقم 19 : عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه والمتمثلة على الخصوص في عمليات الصرف ومركزية عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

جدول 3-2-23 : العمولات المحصلة			
التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
27%	329 836	418 501	عمولات عن عمليات الصرف
26%-	73 204	53 954	تدبير سندات الخزينة
3%	8 711	8 975	عمولات أخرى
17%	411 751	481 431	المجموع

وبلغت هذه العمولات 481 431 ألف درهم، مرتفعة بنسبة 17% مقارنة بسنة 2013، ارتباطا بتنامي العمولات على عمليات الصرف (27%+). أما العمولات التي اقتطعها البنك برسم مركزية عمليات المزايدة على سندات الخزينة، فقد تراجعت بنسبة 26% خلال هذه السنة نتيجة لضعف لجوء الخزينة إلى السوق الأولية لتمويل عجزها.

إيضاح رقم 20 : عائدات مالية أخرى

جدول 3-2-24: عائدات مالية أخرى			
النغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
>100%	11 084	23 801	فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف
34-%	17 873	11 854	توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية
50%	18 318	27 465	فوائض القيمة عن تفويضات التدبير
41-%	11 689	6 906	عائدات أخرى
19%	58 963	70 025	المجموع

بلغت العائدات المالية الأخرى، والمكونة أساسا من الأرباح التي أفرزتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، ما قدره 70 025 ألف درهم مع متم سنة 2014، مرتفعة بنسبة 19%. نتيجة تنامي فوائض القيمة المحققة من تفويت سندات التوظيف الأجنبية (12 717 ألف درهم) ومن تفويضات التدبير (9 146 ألف درهم). إلى جانب تراجع توزيع التخفيضات على السندات الأجنبية (6 019 ألف درهم).

إيضاح رقم 21 : مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي أنتجها البنك والتي تهتم بالخصوص الوثائق المؤمنة المصنوعة في دار السكة بما فيها جواز السفر البيومتري. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند كذلك، تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

ويعكس تنامي هذا البند إلى 200 264 ألف درهم (19%+) بالخصوص مبيعات الأوراق البنكية الأجنبية التي تنتجها دار السكة، بمقدار 39 642 ألف درهم، في إطار الاتفاقية المبرمة مع شركة Crane Currency. من جهة أخرى، أفرزت مبيعات الوثائق المؤمنة ما قدره 141 258 ألف درهم، وهو مستوى قريب من المستوى المسجل سنة 2013، تشكل جوازات السفر البيومترية 90% منه، في حين أن مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع قد ارتفعت على العموم بواقع 9 416 ألف درهم.

إيضاح رقم 22 : عائدات مختلفة

من أهم ما يتضمنه بند العائدات المختلفة استرجاع المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب ومساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية. وقد عرف هذا البند تراجعا طفيفا بنسبة 4% من 42 084 ألف درهم إلى 40 422 ألف درهم.

إيضاح رقم 23 : مؤونات مسترجعة

همّت عمليات استرجاع المؤونات خلال 2014 بالخصوص تلك التي تم تكوينها برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية (انظر الجدول 3-2-30 في الإيضاح رقم 32 في حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24 : عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية. مع نهاية سنة 2014، بلغ رصيد هذا البند 56 752 ألف درهم مقابل 8 202 ألف درهم سنة من قبل. مرتفعا بواقع 48 550 ألف درهم نتيجة بالأساس إلى التحصيل، بالعائدات غير الجارية، لرصيد أحد حسابات الخصوم بالعملات الأجنبية تم تقييده سنة 2014، بمبلغ 53 341 ألف درهم.

إيضاح رقم 25 : فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

مع متم سنة 2014، بلغت الفوائد الممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية 7 380 ألف درهم، تمثل 7 357 ألف درهم منها العمولات التي يدفعها البنك فصليا على مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا (انظر الإيضاح رقم 3 في الحصيلة).

إيضاح رقم 26 : فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
			الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخرينة العامة (بالنسبة لشروط أداء الفوائد، انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة). ويعزى تراجعها، الذي بلغت نسبته 38%، بشكل كبير، إلى التوقف عن أداء الفوائد عن الاحتياطي النقدي ابتداء من 19 دجنبر 2013، يمكن لهذا البند أن يتضمن أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.
			فوائد ممنوحة
			حسابات الاحتياطي النقدي
-100%	116 084	-	حسابات أخرى (منها)
5%	138 747	145 607	الحساب الجاري للخرينة العامة
8%	62 390	67 119	المجموع
38%	276 111	170 102	

إيضاح رقم 27 : عمولات ممنوحة

تؤدي هذه العمولات مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك. وقد بلغت 13 115 ألف درهم. وتشمل تكاليف حفظ السندات الأجنبية (5 924 ألف درهم) وتفويضات التدبير (2 916 ألف درهم) وتكاليف حفظ السندات المغربية (4 006 ألف درهم).

جدول 26-2-3: تكاليف مالية أخرى

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
-43%	600 251	339 465	نواقص القيمة الخاصة بتفويضات سندات التوظيف
-2%	122 968	120 197	التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية
13%	9 824	11 145	نواقص القيمة على تفويضات التدبير
-28%	6 505	4 674	تكاليف أخرى
-36%	739 548	475 480	المجموع

إيضاح رقم 28 : تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر التي سُجلت على العمليات المنجزة بالعمولات الأجنبية. منها على الخصوص، نواقص القيمة عن تفويضات سندات التوظيف، التي تدنت بنسبة 43% سنة 2014. نظرا لطبيعة السندات التي تكون المحفظة وللتوزيع الزمني لمكافآت سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها. والتي ظلت على نفس التوجه، أي -2% (تم اقتناء السندات بأكثر من قيمتها الإسمية).

إيضاح رقم 29 : تكاليف خاصة بالموظفين**جدول 27-2-3: تكاليف خاصة بالموظفين**

التغير %	2013	2014	بالآلاف الدراهم
2%	687 617	699 217	رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية
31%	5 297	6 934	تكاليف التكوين
-7%	15 720	14 657	حتملات أخرى
2%	708 634	720 808	المجموع

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك. والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، وكذا مساهمات المُشغّل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، إلى جانب مختلف أقساط التأمين. وفي نهاية سنة 2014، بلغ رصيد هذا البند ما قدره 720 808 ألف درهم. بزيادة متحكم فيها بواقع 2% مقارنة بسنة 2013.

إيضاح رقم 30 : شراء المواد والأدوات

تستخدم المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية. وتفيد في هذا البند أيضا تغيرات مخزون

المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك من طرف مورديه على المشتريات التي يقوم بها.

ويعزى تراجع هذا البند بنسبة 20%، ليصل إلى جدول 3-2-28 : مشتريات المواد والأدوات

التغير %	2013	2014	بآلاف الدراهم
%-18	179 094	146 306	مشتريات المواد الأولية
%-30	31 993	22 397	مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك
%-23	24 249	18 685	مشتريات أخرى
%-20	235 337	187 389	المجموع

187 389 ألف درهم، إلى تقلص تكاليف شراء المواد والأدوات بمبلغ 15 847 ألف درهم، إلى جانب تزايد المخزونات التي بلغت قيمة تغييرها، مع متم 2014، إلى -56 161 ألف درهم، مقابل -24 082 ألف درهم سنة من قبل.

إيضاح رقم 31 : تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل مجموع المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك والتي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، وكذا مختلف الضرائب والرسوم. وقد ارتفعت هذه التكاليف بنسبة 6% لتصل إلى 301 768 ألف درهم، بعد شبه استقرارها سنة 2013، خاصة بفعل ارتفاع تكاليف صيانة أنظمة المعلومات الناتجة عن الاستثمارات الاستراتيجية ومواصلة سياسة تفويض بعض أنشطة البنك لمتعهدين خارجيين.

إيضاح رقم 32 : مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 3-2-29 : مخصصات للاستخدامات

2013	2014	بآلاف الدراهم
340 939	369 766	مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
118 297	116 859	المباني (*)
155 285	174 581	الأثاث والمعدات
43	43	أصول ثابتة أخرى مجسدة
67 313	78 283	أصول ثابتة غير مجسدة
5 462	5 905	مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات محاسبية
4 526	8 550	مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة
350 926	384 220	المجموع

(*) بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهئية والتجهيز

مخصصات للمؤونات

جدول 3-2-30 : المؤونات

المبلغ الجاري 2014/12/31	تغيرات أخرى	عمليات استعادة	المخصصات	المبلغ الجاري 2013/12/31	بآلاف الدراهم
مؤونات عن نقصان القيمة					
344 418	-25	216 364	284 566	276 240	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
6 509		4 121	6 509	4 121	قيم ومخزونات مختلفة
6 000		900		6 900	سندات مساهمة مغربية
					سندات مساهمة أجنبية
3 458	1 798		1 660		مؤونات أخرى
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
85 128	-1 798	10 963	60 485	37 404	مؤونات عن المخاطر والتحملات
389	-23			411	مؤونات أخرى
		232 348	353 220		المجموع

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر جزء "طرق التقييم" والإيضاح رقم 11 للحصيلة.

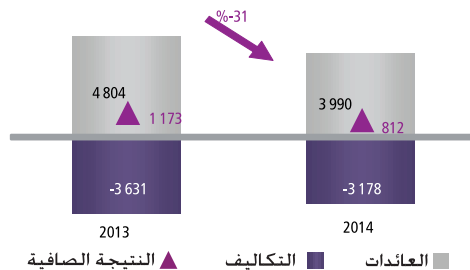
إيضاح رقم 33 : تكاليف غير جارية

تتضمن التكاليف غير الجارية بالأساس مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح، والتي يتم حسابها على أساس 2% من النتيجة الصافية للبنك (16 569 ألف درهم).

إيضاح رقم 34 : الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان.

رسم بياني 3-2-1: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات

تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية عرضها الإخبار فقط.

تقرير مراقب الحسابات

السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أنجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلقة ب"بنك المغرب"، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2014. وتبرز هذه القوائم التركيبية مبلغا للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5 534 143 ألف درهم مغربي، وربحا صافيا قدره 811 902 ألف درهم مغربي.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديمًا صريحًا موافقًا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. وتتضمن هذه المسؤولية تهيئة واتباع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس، وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تكمن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادًا على تدقيقنا للحسابات. وقد أنجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تخطيط تدقيق الحسابات وإنجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب أعمال مساطر من أجل تجميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطر المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. عند تقدير هذا المخطر، يأخذ مدقق الحسابات

بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم القوائم التركيبية قصد تحديد مساطر التدقيق الملائمة للطرفية، وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة، وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نقرأن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية ل"بنك المغرب" بتاريخ 31 دجنبر 2014 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة "A1" من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

24 مارس 2015

مراقب الحسابات

Deloitte Audit
288, Boulevard Zerktouni
- CASABLANCA -
Tél : 05 22 22 40 28/26/34/81
Fax : 05 22 22 40 78

Deloitte Audit

فوزي بريطل

4-3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 24 مارس 2015. وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك. صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2014.

بنك المغرب

مديرية المالية والاستراتيجية
